مركز أوال للدراسات والتوثيق
AWAL CENTRE FOR STUDIES AND DOCUMENTATION

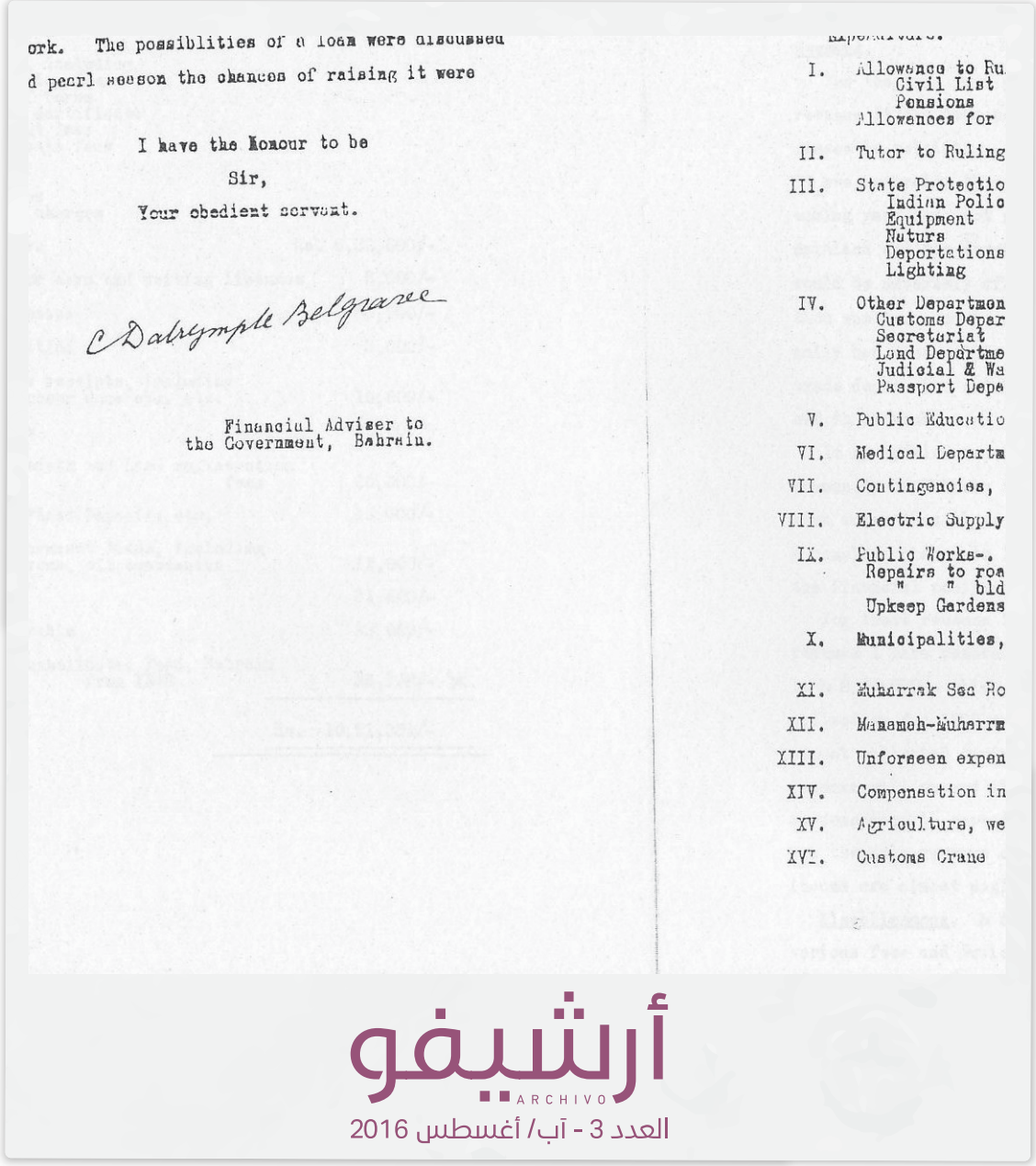

ork. The possiblities of a loan were discussed
d pearl season the chances of raising it were

I have the Honour to be
Sir,
Your obedient servant.

C Dalrymple Belgrave

Financial Adviser to
the Government, Bahrain.

Expenditure.

I. Allowance to Ru
Civil List
Pensions
Allowances for
II. Tutor to Ruling
III. State Protectio
Indian Polic
Equipment
Natura
Deportations
Lighting
IV. Other Departmen
Customs Depar
Secretariat
Land Departme
Judicial & Wa
Passport Depa
V. Public Educatio
VI. Medical Departm
VII. Contingencies,
VIII. Electric Supply
IX. Public Works-.
Repairs to roa
" " bld
Upkeep Gardens
X. Municipalities,
XI. Muharrak Sea Ro
XII. Manamah-Muharra
XIII. Unforseen expen
XIV. Compensation in
XV. Agriculture, we
XVI. Customs Crane

أرشيفو
ARCHIVO
العدد 3 - آب/ أغسطس 2016

وثيقة وحكاية

التعليم وميزانيات البحرين في عهد بلجريف

د.محمد سلمان

مذ زار اللورد كيرزون (George Nathaniel Curzon) دول الخليج، ومن بينها البحرين، في أواخر العام 1903، بدأ بالتفكير جديًا في إجراء إصلاحات إدارية في «مشيخات» الخليج البعيدة تمامًا عن نواحي المدينة الحديثة، والتي يغلّف أنظمتها غبار القرون الوسط. هذا ما حدث في البحرين. ونحن في هذا المقال، سنتناول هذه الفكرة من خلال إلقاء الضوء على الوثائق البريطانية التي صدرت في القرن العشرين.

تمّت تلك الإصلاحات بداية بتغيير الوكلاء السابقين لبريطانيا في البحرين ذوي الموطن الخليجي، إلى وكلاء، أصبح يُطلق عليهم «مُعتمدين» فيما بعد، من القادة العسكريين البريطانيين. وكان النقيب ديكسون (Harold Richard Patrick Dickson) أهم شخصية، إذ بدأت حركة الإصلاحات الإدارية على يديه في البحرين، وإن كانت بطيئة في شكلها الأول، كمقدمة لوضع البحرين على أول قضبان سكة الدولة الحديثة. ثم كانت الحركة الإصلاحية الإدارية التحديثية الكبرى على يد الرائد (كلايف ديلي) بعد العام 1920.

وفي العام 1922، بدأت وزارة الخارجية في لندن اعتماد سياسة مباشرة في ما يتعلق بتحويل مسار الإدارة العتيقة السائدة في البحرين، إثر بروز معارضة واضحة لعملية التحديث من بعض الفئات المتضررة بشكل مباشر منها. ففي تاريخ 7 ديسمبر من تلك السنة، صدرت رسالة واضحة وصريحة عن خارجية حكومة الهند البريطانية، جاءت عباراتها على هذا النحو: «نودّ التعبير عن خالص أملنا في أن يتمّ اتّخاذ الخطوات الفورية لإدخال الإصلاحات في البحرين، من أجل ضمان المعاملة العادلة للشيعة»(2). طبعًا، هدف التحديث ليس طائفة دون أخرى، ولكنه كان مدخلًا سياسيًا بريطانيًا لولوج هذا التحديث بشكل من الأشكال. وما رفع المظلومية عن هذه الفئة إلا عنوانًا بارزًا صبغ تلك الفترة.

ويُعتبر كل من (ديلي)، ومستشار حكومة البحرين لاحقًا، (تشارلز بلجريف)، هما من تم على عاتقهما تحديث البحرين على منهج السياسة البريطانية في منطقة الخليج والهند؛ تحديث تحت سلطات الحماية البريطانية، وليس بعيدًا عنها أو متمتعًا بميزة الطابع والاختيار الشعبي الحر. وفي عهد هذين الرجلين، بدأت تظهر ميزانيات سنوية للبحرين، فيها وارد وصادر، وأرقام هناك

وهناك حول العائدات والنفقات الحكومية وغير الحكومية.

هكذا ولدت الإدارة الحديثة في البحرين مطلع القرن العشرين. ولن نبحث الآن في تفاصيل هذا الموضوع، فلنا معه وقفة مطولة ذات يوم، إلا أننا سنقف فقط عند بعض أرقام ميزانيات تلك الفترة المبكرة في الخليج، من خلال نموذج تطوير البحرين وتحديثه، والذي سعت بريطانيا إلى تعميمه على بقية «مشيخات» الخليج فيما بعد، وبالتحديد ما يشير منها إلى أرقام ميزانية التعليم، وهو أهم عنصر في تنمية كل المجتمعات الحضارية وتحديثها.

في قراءة سريعة وخاطفة لبعض البنود في ميزانية واحدة، وكانت تُكتب بالعام الهجري وليس الميلادي، وهي للعام 1349 هـ (1930م)، نجد الآتي(2):

ميزانية العام 1349	
أمن الدولة	
الشرطة الهندية والسجن	112,000
المعدات	روبية
الحراس	500 روبية
الإبعاد [النفي خارج البحرين	53,000 روبية
التعليم العام	500 روبية
القسم الطبي	60,000 روبية
الطوارئ، والقرطاسية، والطباعة،	26,400 روبية
وغيرها	4,000 روبية

إذًا منذ البداية، تم التخطيط والتنظير وتوجيه الدولة الحديثة في البحرين في مستهلّ عهدها بمنهجية الأمن أولًا، وبشكل مبالغ فيه، ثم تأتي بقية المجالات التنموية والتعليمية. سياسة الأمن هذه، القلقة على الوجود البريطاني في المنطقة، صبغت تاريخ التحديث في البحرين منذ الومضة الأولى، واتبعها كل من جاء بعدهم. كان ذلك برسمٍ وسياسةٍ من سلطات الحماية البريطانية على يد (ديلي) ثم مستشارها الأوحد (بلجريف)، وهو كان أساسًا عبدًا مأمورًا، لا يستطيع رسم كل السياسة بنفسه.

ففي مقارنة بسيطة بين الميزانية المخصصة للشرطة، والسجون، والحراس الليليين، وحتى حركة نفي الناس خارج البحرين منذ ذاك العهد! نجدها قُدِّرَت بـ 166 ألف روبية للعام 1930، بينما كان عدد أفراد الشرطة لا يتجاوز 150 شخصًا، معظمهم غير بحرينيين.

أما التعليم، وهو الأهم، فلم يحصل سوى على حوالى ثلث ميزانية الأمن، وليس عموم الميزانية، وهو رقم بسيط لم يتجاوز 60 ألف روبية لكل سكان البحرين، الذين تجاوزوا حاجز الـ 160 ألف نسمة آنذاك! ناهيك بتبذير أموال أخرى كبيرة، كرواتب ومخصصات لأفراد لا يقدمون أي عمل للدولة، كما يعترف المستشار بنفسه، ومعه المعتمدون البريطانيون كافة، في تقاريرهم.

وهكذا استمرت بنود تلك الميزانيات في التمييز بين الأمن والتعليم. وهنا ليس الأمن بمعنى حماية الناس، بل هو أمن الدولة، وهو في نظرهم حينها، أمن الحكومة التي تسوس الناس، رغم أن تلك الحكومة لم تكن تدير أمر مجموعة مجرمين حتى يتم جلب ذاك العدد من الشرطة المسلحين بالنار في العشرينيات من القرن العشرين لحكمهم، فمن المعروف خليجيًا وعند الساسة الإنجليز، أن أهل البحرين بسطاء ومسالمون على مر التاريخ، حتى وهم يُطالبون ببعض الحقوق من الحكومة، وإلا لما استطاعت كل قوة خارجية من السيطرة على بلادهم وحكمها وصبّ صنوف القهر والويل عليهم.

ولتأكيد ما نتحدّث عنه حول تلك الميزانيات في بداية النهضة الحديثة في البحرين، يكفي أن نلاحظ أنّ إيرادات الميزانية لم تكن قليلة حينها، فقد بلغت في العام 1349 هـ التالي:

الإيرادات	
الضرائب الجمركية، وتتضمن:	
• رسوم الإشراف • بيع القوالب • شهادات الشحن • رسوم التعديل • رسوم الشهادات • الخانجية • الحمالية (العاملون في الشحن) • رسوم استخدام رصيف الميناء • عائدات الضرائب	
مجموع ما سبق كلّه	**830,000 روبية**
الضرائب على السيارات ورخص القيادة	**5,000 روبية**
رخص صيد اللؤلؤ	**50,000 روبية**
تسجيل سفن الغوص	**3,000 روبية**
إيرادات متنوعة تتضمن مستحقات الميناء، وغيرها	**10,600 روبية**

رسوم جوازات المرور	10,000 روبية
إيرادات القضاء، ورسوم تسجيل الأراضي	20,000 روبية
الفائدة على إيداعات البنك الثابتة وغيرها	19,000 روبية
إيجارات الأراضي الحكومية، وتتضمن المطار والامتيازات النفطية	12,000 روبية
الكهرباء	31,600 روبية
القروض القابلة للاسترداد	33,969 روبية
الرصيد في صندوق البحرين	26,162 روبية
المجموع الكلي	1,051,331 روبية

وهنا، نورد اعتراف المستشار بلجريف نفسه في العام 1930، أي بعد حوالى عشر سنوات من بدء التعليم النظامي في البحرين، بأن الدولة «تؤمن التعليم المجاني. وقد اقتُرِحَ فرض بعض الرسوم، إلا أن ما لا شك فيه هو أن القسم الأكبر من الأهالي يرزحون في ظلّ الفقر المدقع، ولا يستطيعون الدفع، ومن المستحيل التمييز بين الناس على أساس أوضاعهم الاقتصادية. وقد تراجع مبلغ التعليم هذا العام من 90,000 روبية إلى 60,000 روبية. ستتأثر الكثير من الاقتصاديات نتيجة التغيير في رواتب المدرسين، ولن يتم افتتاح أي مدارس جديدة خلال العام»(3).

ولحكاية الوثيقة بقية...

د. محمّد السّلمان: باحث بحريني متخصّص في التاريخ. أعدّ أطروحة دكتوراه في جامعة هال البريطانية حول المظاهر السياسية والاقتصادية للحكم البرتغالي في الخليج. صدرت له مجموعة من الكتب التاريخية والترجمات.
للتواصل عبر الإيميل: adoommoon@gmail.com